

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة 2010-2019

م.د. نوزاد رجب زبير

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة دهوك

nawzad.rajab@yahoo.com

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق، إذ تمثلت مشكلة الدراسة في طرح سؤال رئيس وهو ما أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية على استقرار القطاع المصرفي الخاص وكيف يمكن قياس الاستقرار المصرفي؟ وهل يمكن الاعتماد عليه كنظام انذار مبكر بحدوث الازمات المصرفية؟ ولقد أكتسب الموضوع أهمية استثنائية في بيئة اقتصادية ومالية غير مستقرة مقبلة على حدوث اختلالات وتعثرات مصرفية؛ لذلك تبدو بأمس الحاجة الى معرفة مستوى الاستقرار المصرفي، ومن ثم اتخاذ اجراءات لمواجهة ومنع حدوث الازمات المصرفية.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1. كان اتجاه ومستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص نحو الارتفاع خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب اهتمام المصارف الخاصة بالمعايير والمؤشرات المصرفية والموضوعية من قبل البنك المركزي العراقي وللجان الدولية المتخصصة بالعمل المصرفي خلال مدة الدراسة، حيث سجلت كمتوسط 0.875، وهي نسبة جيدة.

2. وجود تأثير معنوي موجب لبعض المتغيرات الاقتصادية مجتمعة في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص، حيث بلغت معامل تحديد المعدل (62.3%) ويستنتج الباحث في ضوء ذلك، بأن تحسين استقرار القطاع المصرفي الخاص يستمد خواصه ومقوماته من تحسين هذه المتغيرات الاقتصادية. كما أن علاقة الاثر لكل من الناتج المحلي الاجمالي، وأسعار النفط كانت بالاتجاه الايجابي، أما التضخم واسعار الفائدة ووضع الحساب الجاري فكانت علاقة الاثر لهم سلبية، او عكسية مع مؤشر الاستقرار المصرفي.

وقدمت الدراسة مقترحات منسجمة مع هذه الاستنتاجات، أهمها، ضرورة التزام مصارف القطاع الخاص بالاجراءات والنسب التي حددها البنك المركزي والمتعلقة بالمؤشرات الداخلة بالاستقرار المصرفي، فضلاً عن ضرورة وجود ادارة متخصصة، وذلك للقيام بتحليل المتغيرات البيئية الاقتصادية، وتحديد اتجاهات هذه المتغيرات، وحجم تأثيرها على استقرار المصرفي، ومن ثم وضع سيناريوهات لمواجهة هذه المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، العوامل الاقتصادية الكلية، القطاع المصرفي الخاص، المؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي.

The impact of some macroeconomic variables on the stability of the private banking sector in Iraq for the period 2010-2019

Lecturer Dr. Nawzad Rajab Zubair
College of Administration and Economics
University of Duhok

Abstract:

This study aimed to analyze and evaluate the impact of some macroeconomic variables on banking stability at Iraqi private banking sector, the study problem was bodied in asking main question, what is the impact of some macroeconomic factors on the banking stability of the private sector, and how the banking stability can be measured and whether it can rely as an early warning system for banking crises?

The subject has acquired exceptional importance in an unstable financial and economic environment almost going on banking imbalance stumbling blocks, that's why it's in the urgent need to know the level of banking stability and thus take procedures to face and prevent occurrence of banking crises.

The study reached a set of conclusions, the most importance are:

1. The direction and the level of banking stability for the private sector was on the rise during the period of study, due to the interest of private banks in banking standards and indicators set by the Central Bank of Iraq and international committees specialized in banking during the period of study, where it recorded an average of 0.875, which is a good percentage.
2. There's a positive significant impact of some economic variables together in the banking stability index, where the adjust coefficient of determination reached (62.3%) according to that the researcher concludes that improving banking stability for the private sector derives its characteristics and components from improving these economic variables, as the impact relation of GDP and oil prices was in a positive direction, while inflation, interest rates and current account status the impact relation were negative with the bank stability index.

The study also presented suggestions consistent with these conclusions, the most important of which is the private sector banks need to commit to the procedures and ratios set by the Central Bank, those one which related to indicators involved in banking stability, in addition to the need for a specialized department to analyze the economic environment variables and determine the directions of these variables and the size of their impact on banking stability and thus potting scenarios to face these variables.

Keywords: banking stability, macroeconomic factors, private banking sector, a modified aggregate indicator of banking stability.

المقدمة

يعد الاستقرار المصرفي أمراً بالغ الأهمية، من أجل الاستقرار المالي للدولة، وكذلك نمو الاقتصادي والتنمية المالية؛ لأنه يعد نواة النظام المالي، وأن فقدان الثقة بالقطاع المصرفي، وبالأخص قطاع الخاص له عواقب كبيرة على الاقتصاد ككل؛ لذلك اهتمت السلطات النقدية والإشرافية بهذا الموضوع وعد من أولويات اهدافها، وشهد العراق في السنوات الاخيرة وخاصة

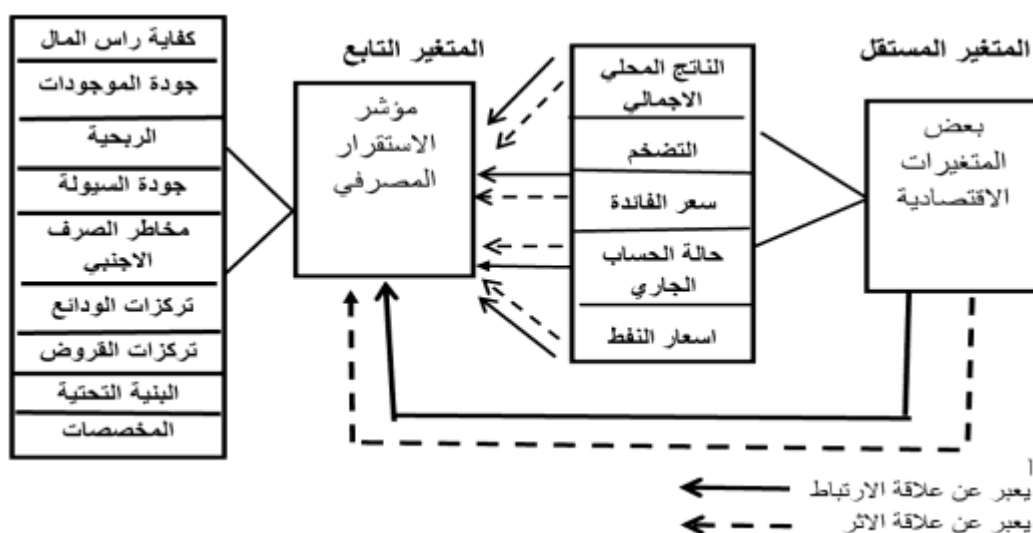
بعد حرب الجماعات الإرهابية، وظهور فايروس كورونا، انخفاض اسعار النفط، انخفاض قيمة العملة الكثير من المشكلات الاقتصادية، والركود الاقتصادي، وهذا أدى الى هشاشة القطاع المصرفي، لذلك هناك حاجة الى معرفة اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الاستقرار المصرفي، ومن هذه المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، اسعار الفائدة، حساب الجاري، واسعار النفط، والتي تعبر عن الحالة الاقتصادية للبلد. وعلى الرغم من تحديد بعض المتغيرات المؤثرة على الاستقرار المصرفي ومنها رأس المال، والائتمان الممنوح وغيرها، الا انها ليست كافية لمعرفة اتجاه ومستوى الاستقرار المصرفي، وفي هذه الدراسة حاول الباحث بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على استقرار المصرفي.

المبحث الاول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: زاد قلق واضعي سياسات القطاع المصرفي في الفترة الاخيرة من حدوث مشكلات مصرفية خاصة مع انخفاض اسعار النفط، وظهور جائحة كورونا، وعلى الرغم من الاتفاق الضئيل على اهم الاسباب التي تقف وراء عدم الاستقرار المصرفي فأن هناك غموضاً في تحديد العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي الخاص والتي يعد معرفتها امراً أساسياً للبيئة المالية والاقتصادية للدولة، ومن المحتمل ان يتأثر الاستقرار المصرفي بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، لذلك يجب معرفة اهم هذه العوامل. وأصبح استقرار القطاع المصرفي الخاص يكتسي اهمية أكبر؛ وذلك بالنظر الى استحواذه على نسبة جيدة من القطاع المصرفي، واستقرار هذا الجزء يعد ضرورياً للجهاز المصرفي ككل. ولذلك تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على اي مدى ينعم هذا الجزء من الجهاز المصرفي بالاستقرار؟ وكيف يمكن لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التأثير على استقرار القطاع المصرفي الخاص؟ وكيف يمكن قياسها؟ ومن هذا التساؤل الرئيس تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ماذا يقصد بالاستقرار المصرفي، وماهو المؤشر التجميعي المعدل الذي سيستخدم في قياسها للقطاع المصرفي الخاص؟
 2. هل أن استقرار القطاع المصرفي الخاص يمنع، أو يقلل الصدمات المالية، وبذلك يقلل التعثر المصرفي؟ وما هو مستوى هذا الاستقرار؟
 3. هل عن طريق تغير اتجاه بعض العوامل الاقتصادية الكلية، يمكن التنبؤ بحجم، ومستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص؟
 4. ما طبيعة العلاقة بين بعض العوامل الاقتصادية في تعزيز استقرار القطاع المصرفي الخاص؟
- ثانياً. أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة في إطارها النظري والعملي من خلال التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتناول مفهوم استقرار القطاع المصرفي الخاص، وكيفية قياسه ومعرفة مستوى هذا الاستقرار ومن ثم مساعدة السلطات النقدية في اتخاذ قرارات واجراءات تؤدي الى تحسين وتعزيز مستوى الاستقرار المصرفي للقطاع الخاص واعتباره نظام انذار مبكر. وكذلك بيان العوامل الاقتصادية الأكثر تأثيراً على الاستقرار المصرفي، وتوفير معلومات للسلطات المختصة عن مستوى أثر هذه العوامل لتقليل اثارها السلبية، وتعزيز اثارها الايجابية.
- ثالثاً. اهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة تسليط الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية ومدى حجم علاقتها وتأثيرها على مستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق، والدور الذي يلعبه في مواجهة الازمات المصرفية، والدور الذي يجب على الحكومة والبنك المركزي ان يلعبه

- في توفير ساحة مصرفية آمنة تعكس صلاية المصارف الخاصة وتحفزها على زيادة هذا الاستقرار في ظل التغيرات المصرفية، فضلاً عن ذلك تهدف الدراسة إلى ما يأتي:
1. تقييم مستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص، ومن ثم تحليل الاستقرار المصرفي للقطاع المصرفي ككل، والذي يسمح بالتنبؤ بحدوث الازمات المصرفية.
 2. إبراز دور السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الاستقرار المصرفي.
 3. اجراء مسح دقيق للمؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المصرفي، وبيان مؤشرات تكوينه، وكذلك اجراء تعديلات على هذا المؤشر؛ لكي يتلاءم مع البيئة المصرفية العراقية.
- رابعاً. **أنموذج الدراسة:** تبنى البحث مخططاً افتراضياً أستمدت متغيراته من الطروحات النظرية ذات العلاقة، إذ يشير المخطط إلى وجود علاقة ارتباط بين متغيراته، فضلاً عن وجود تأثير باتجاه واحد لبعض المتغيرات الاقتصادية بوصفه متغيراً مستقلاً والاستقرار المصرفي بوصفه متغيراً معتمداً.



الشكل (1): مخطط الدراسة الافتراضي

- خامساً. فرضيات الدراسة:** استكمالاً لمتطلبات الدراسة، وبهدف الإجابة عن تساؤلاتها، تم وضع الفرضيات الآتية:
1. يتجه القطاع المصرفي العراقي الخاص نحو الاستقرارية، وهو قادر على مواجهة الصدمات.
 2. يعد حجم الاستقرار المصرفي مؤشراً ونظماً مبكراً على حدوث الازمات.
 3. تؤثر بعض العوامل الاقتصادية مجتمعةً وكل متغير على حدة، والمتمثلة بـ (ناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الفائدة، وضع الحساب الجاري، واسعار النفط) معنوياً في مؤشر الاستقرار المصرفي الخاص.
 4. توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعض العوامل الاقتصادية مجتمعةً وكل متغير على حدة في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص.
- سادساً. منهج المستخدم في الدراسة وحدود الدراسة:** نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة للوصول إلى بيان فرضياته، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، لابرار الواقع المصرفي للقطاع الخاص، والحقائق المرتبطة بمدى استقراره، مع التركيز على دور الحكومة والبنك المركزي العراقي في تعزيز بعض هذه العوامل، ومن ثم تحقيق استقرار القطاع المصرفي الخاص.

أما حدود الدراسة، فتتمثل بالآتي:

1. الحدود الزمنية: تشمل الحدود الزمانية المدة من 2010-2019.
 2. الحدود الدراسية: تتكون الحدود الدراسية من متغيرين أساسيين، وهما بعض العوامل الاقتصادية بوصفها متغيراً مستقلاً، والمؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي ويعد متغيراً تابعاً.
- سابعاً. مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الخاصة التي تعمل ضمن الجهاز المصرفي العراقي والبالغ عددها (48) مصرفاً والتي تشكل جزءاً مهماً من الجهاز المصرفي، وتم اختيار مجموعة من المصارف التجارية الخاصة كعينة عشوائية وبالغة عددها (9) مصرف، للتعبير عن هذا الجزء من القطاع المصرفي وتتمثل بكل من مصرف (كوردستان، بغداد، التجارة العراقي، المتحدة، بابل، العراقي الاسلامي، الخليج، الاستثمار العراقي، اشور).

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

أولاً. مفهوم الاستقرار المصرفي: يعد الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي بشكل عام، والقطاع المصرفي الخاص أحد أهم أهداف البنوك المركزية؛ وذلك لضمان الاداء الفعال من قبل الوحدات الاقتصادية كافة، وهذا ما دفع البنوك المركزية الى الاهتمام المتزايد بمتانة واستقرار انظمتها المصرفية. ومن خلال الاطلاع على ما تيسر من الادبيات، تبين عدم وجود اتفاق على مفهوم موحد للاستقرار المصرفي بين الباحثين والجهات الرقابية والدولية، حيث يقصد به الحالة التي يكون القطاع المصرفي بكافة مؤسساته قادراً على الاستمرار في اداء وظائفه الاساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات، ومنح القروض المختلفة، وتسوية المدفوعات بفاعلية وخاصة في اوقات الازمات المالية، سواء المتولدة عن النظام نفسه، ام المتولدة عن القطاع الحقيقي (البنك المركزي العراقي، 2017: 1). كما يُعرف بأنه عدم وجود اضطراب غير طبيعي في عرض الائتمان، وانظمة الدفع والخدمات المصرفية (Ozili, 2019: 3).

أما بنك الكويت فعرف الاستقرار المصرفي بأنه مرونة النظام المصرفي للصدمات السلبية غير المتوقعة (Norzifah et al., 2019: 61). وعرفه بنك الكندي بأنه الحالة التي تنتفي فيها أي تهديدات من شأنها التأثير في اداء الاقتصاد الكلي، واداء القطاعات المالية الاخرى (الشاذلي، 2014: 15). اما البنك المركزي الاوربي، فقد عرفه بأنه صمود القطاع المصرفي بمكوناته كافة أمام الصدمات دون ان يؤدي الى تعطيل او تقليل دور الوساطة المالية، وتخصيص الاموال بشكل فعال واستثمارها بشكل جيد. (Amatus & Alirez, 2015: 39). ويعد الجهاز المصرفي في نطاق من الاستقرار عندما يقوم بتقليل الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً، أو نتيجة لأحداث سلبية وغير متوقعة خارجياً، وبذلك سوف يمتص النظام المصرفي الصدمات بشكل أساسي عن طريق آليات التصحيح الذاتي، مما يمنع الأحداث السلبية من إحداث تأثير سلبي في الاقتصاد الحقيقي، أو على الأنظمة المالية الأخرى. (the world bank, 2020: 1). إن استقرار القطاع المصرفي يعد جزءاً من الاستقرار المالي للدولة ككل، ويعد الجزء الاساسي لاستقرار النظام المالي للقيام بوظائفه المتمثلة بقبول الاموال ومنح الاموال، للغير، وهذا ما أكدته Andrew Grochet إذا يشير إلى ان الجهاز المصرفي هو دعامة الاساسية للقطاع المالي وعليه فإن عدم الثقة بهذا القطاع يخلق حالة من الذعر للمكونات النظام المالي كلها ومن ثم انهيار الشركات والاسواق في الوقت نفسه (الشاذلي، 2014: 13). ويؤكد البعض الاخر ان وجود الشفافية الزائدة يمكن ان يؤدي الى

اثر سلبية على استقرار المصرفي وعلى سبيل المثال عند وجود أزمة، وكانت هناك شفافية زائدة فإن من شأنها ان تؤدي الى تفاقم الازمة المصرفية بشكل كبير كما حدث في ولايات المتحدة في الثمانينات حيث اضطرت الكثير من البنوك الى الاغلاق (Furman & Stiglitz, 1998: 69) وبناءً على ما سبق، يمكن للباحث اعطاء مفهوم اجرائي للاستقرار المصرفي: بأنه الحالة التي يعمل فيها الجهاز المصرفي بشكل جيد وقادر على مواجهة الصدمات المصرفية وامتلاكه مقومات العمل المصرفي الكفوء، اي قدرته على مواجهة طلبات السيولة، وتحقيق ارباح معقولة وقدرته على ادارة المخاطر وتقليلها الى أدنى حد ممكن، ومن ثم الحد من ظهور الاختلالات المصرفية والتعامل معها قبل ظهور المشكلة وهو ما يؤدي إلى تعزيز أداء وظائفه الأساسية بكفاءة. وعلى الرغم من استعمال مفهوم استقرار المصرفي واستقرار المالي بشكل متبادل فإن هناك فرقاً بينهما وهذا راجع الى غياب الاجماع على تعريف موحد لكل مفهوم فضلاً عن التداخل بين مفهومين، فالاستقرار المصرفي يشمل الاستقرار المتعلق بالجهاز المصرفي، والانظمة المصرفية، وهو جزء من الاستقرار المالي، وأحد مكوناته الأساسية، والآخر يعد مفهوماً أوسع من الاستقرار المصرفي يشمل مختلف جوانب النظام المالي، والبنية التحتية، والمؤسسات، والاسواق المالية، والاجراءات المالية الخاصة بالنظام المالي، وهو الأداء السلس للعناصر الأساسية التي يتألف منها النظام المالي، ويعني أن النظام المالي قوي في مواجهة الاضطرابات في الاقتصاد دون اعطاء المجال للعمليات التراكمية، وتخصيص المدخرات بكفاءة لفرص الاستثمار، وتنويع المخاطر، ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد، والاستقرار المالي يرتبط إلى حد كبير بالاستقرار المصرفي (Norzifah et al., 2019: 61). أما الاستقرار النقدي فهو استقرار في المستوى العام للأسعار، أو غياب التضخم أو الانكماش. (Schinasi, 2004: 14). أما السلامة المالية فإنها عملية تقويم مركزة للأنشطة المصرفية من خلال مراقبة المخاطر (حسن، 2018: 254). ويبين Ferguson ان عدم الاستقرار المصرفي يتميز بثلاث صفات، وهي: (Ferguson, 2002: 2)

- التقلب الكبير في الموجودات المالية.
 - تقليل منح الائتمان، نتيجة زيادة القروض المتعثرة.
 - اختلال في الاقتصاد، بحيث لا يتناسب حجم الانفاق الكلي مع قدرة الاقتصاد على الانتاج.
- ثانياً. أهمية الاستقرار المصرفي:** تكمن أهمية الاستقرار المصرفي في وظيفته الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية بين وحدات الفائض، ووحدات العجز ومن ثم خدمة الاقتصاد ككل، فضلاً عن ذلك، فإن أهميتها تكمن في الاتي: (Schinasi, 2004: 11) و (الخرجي والاعرجي، 2020: 239)
1. قدرة الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات، وزياد ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي.
 2. ان قياس الاستقرار المصرفي يسمح بتكوين تصور عن الصعوبات المحتملة التي تواجه القطاع المصرفي من حيث شدتها ونطاقها، ومن ثم اتخاذ قرارات استباقية قبل حدوث الازمات.
 3. يسمح ببيان المشكلات بشكل مبكر، والتي قد تنتشر في عدد كبير من المصارف.
 4. ان الاستقرار المالي هو نتيجة ثانوية لظروف الاستقرار السائد في النظام المصرفي.
 5. أخيراً، هناك تداخل بين استقرار المصرفي على المدى البعيد مع استقرار النقدي وان عدم وجود استقرار مصرفي يمكن ان يؤدي بالاقتصاد الى دوامة انكماشية، ومن ثم عواقب مدمرة للاقتصاد الوطني. اي عدم وجود استقرار مصرفي يمكن ان ينقل اثار السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً. **العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي:** هناك عوامل عديدة تؤثر في مستوى الاستقرار المصرفي، وضعت في مجموعتين وكما يأتي: (3: Ozili, 2019) و (سعيد، 2016: 71)

- العوامل المتعلقة بالمصرف، مثل (المخاطر التي تتعرض لها المصرف، كمخاطر الائتمان، ومخاطر اسعار الفائدة، والتنظيم غير المتكامل فضلاً عن الى حجم ربحية المصرف، وحجم التركيز المصرفي، واختلال المراكز المالية للمصرف واتجاهها غير المبرر نحو المخاطر، واخيراً وليس اخراً إن حجم المصرف يعد محدداً للاستقرار المصرفي).

- العوامل الخارجية عن سيطرة المصرف، مثل (المخاطر التي يتعرض لها اقتصاد الدولة، واختلال الاسواق المالية، وعدم الاستقرار النقدي، وضعف نوعية الاشراف من قبل البنك المركزي، وفعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد والبطالة، وتقلبات الناتج المحلي الاجمالي)

رابعاً. **قياس الاستقرار المصرفي باستخدام المؤشر التجميعي المعدل:** تعدد وتنوعت المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار المصرفي في العالم، وكذلك تزايد الاعتماد من قبل البنوك المركزية في جميع دول العالم على المؤشر التجميعي بدلاً من الاعتماد على نماذج أخرى ومؤشرات منفردة، وهذا المؤشر يعطي تصوراً وصورة افضل للقطاع المصرفي، خاصة بعد الازمات والتقلبات التي شهدتها العالم، سواء أكانت اقتصادية أم مالية أم سياسية، أو حتى صحية والمتمثلة بظهور جائحة كورونا، ويلاحظ أن بعض البنوك المركزية في العالم استخدمت مؤشرات للاستقرار المصرفي تختلف عن الدول الأخرى سواء من ناحية الكم أو النوع فمثلاً في دولة تركيا والتشيك استخدمت ستة مؤشرات، أما الامارات فاستخدمت خمسة مؤشرات ووضعتها في مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي، وكما موضح في الجدول (1).

الجدول (1): مؤشرات الاستقرار المصرفي لبعض الدول

مؤشر الاستقرار المصرفي في تركيا	مؤشر الاستقرار المصرفي في الامارات	مؤشر الاستقرار المصرفي في التشيك
١. كفاية رأس المال	١. كفاية رأس المال	١. كفاية رأس المال
-نسبة كفاية رأس المال	-نسبة كفاية رأس المال	-نسبة كفاية رأس المال
-رأس المال الحر/اجمالي الموجودات	٢. جودة الموجودات	٢. جودة الموجودات
٢. جودة الموجودات	-نسبة الانخفاض في الموجودات/اجمالي الموجودات	-نسبة القروض المتعثرة/اجمالي القروض
-نسبة القروض المتعثرة/اجمالي القروض	٣. السيولة	٣. العائد
-نسبة صافي القروض المتعثرة/حقوق الملكية	-نسبة الموجودات السائلة/اجمالي الموجودات	ROA -
-نسبة الموجودات الثابتة/اجمالي الموجودات	-نسبة اجمالي القروض/حجم الودائع	ROE -
٣. العائد	٤. العائد	٤. السيولة
ROA -	-نسبة المصاريف/اجمالي الدخل	-الموجودات ذات السيولة عالية /اجمالي الموجودات
ROE -	ROA -	٥. مخاطر سعر الفائدة
٤. السيولة	٥. معلومات عن السوق	٦. مخاطر سعر الصرف
-نسبة الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات	-مؤشر التخلف عن السداد	
٥. مخاطر سعر الصرف	-تقلب أسهم القطاع المصرفي	
٦. مخاطر سعر الفائدة		

المصدر: خلف، عمار حمد، حسن، ضياء عبد الرزاق، (2018)، نحو قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة من 2010-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 106، مجلد 24، ص 256.

اما في العراق، فتم بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال بالاعتماد على مجموعة من النسب المالية الملائمة لطبيعة الجهاز المصرفي

العراقي، وتتمثل هذه النسب في كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية، وجودة الموجودات، ومخاطر الصرف الاجنبي والتركزات المصرفية (بنك المركزي العراقي، 2017: 45).
ولكن قام الباحث بتعديل هذا النموذج وذلك بإضافة نسب أخرى والمتمثلة بمؤشر البنية التحتية، ومؤشر مخصصات القروض المتعثرة، كما تم استخدام هذه النسب في دراسة (Ejembi et al., 2014) كما تم اضافة تركيزات الودائع والقروض للقطاع الخاص، لانها تعد من الاسباب المهمة في استقرار، او عدم الاستقرار المصرفي، والذي تكون تحت مسمى جديد، هو المؤشر التجميعي المعدل، ويبين الجدول (2) تفاصيل هذا النموذج:

الجدول (2): متغيرات المؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي

نوع العلاقة	الاوزان	المتغيرات	المؤشر الفرعي
+	1	رأس المال الاسمي + رأس المال المساند/الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل وخارج الميزانية	كفاية رأس المال
-	1	القروض المتعثرة/اجمالي القروض	جودة الموجودات
+	0.5	العائد/الموجودات	الربحية
	0.5	العائد/حقوق الملكية	
+	0.5	الموجودات السائلة/اجمالي الموجودات	جودة السيولة
	0.5	الموجودات السائلة/المطلوبات قصيرة الأجل	
-	1	المطلوبات بالعملة الاجنبية/اجمالي المطلوبات	مخاطر الصرف الاجنبي
+	0.5	ودائع قطاع العام/اجمالي الودائع	التركزات المصرفية للودائع
	0.5	ودائع قطاع الخاص/اجمالي الودائع	
-	0.5	قروض قطاع العام/اجمالي القروض	التركزات المصرفية للقروض
	0.5	قروض قطاع الخاص/اجمالي القروض	
-	1	المصروفات الادارية/اجمالي الإيرادات	البنية التحتية
+	1	مخصص القروض المتعثرة/اجمالي القروض	المخصصات

المصدر: بتصرف الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي وتقرير الاستقرار المالي، 2017، ص 46.

ولقياس المؤشر التجميعي يجب القيام بالاتي: (Mishra & et al., 2015: 156)
(البنك المركزي العراقي، 2017: 46)

$$1. \text{ تحويل البيانات المتغيرات الى قيم معيارية بواسطة المعادلة الاتية: } z = \frac{A - \min}{S.D}$$

Z = القيمة المعيارية

A = القيمة الاصلية للمؤشر

Min = اصغر قيمة للمؤشر

$S.D$ = الانحراف المعياري

2. تحديد الاوزان: هناك طرق عديدة لتحديد الاوزان، منها عن طريق الخبراء، وتحليل العناصر الاساسية، والتحليل العامل، ولكن هنا سيتم الاعتماد على تحديد الاوزان بشكل متساوي للمؤشرات الداخلة ضمن المؤشر التجميعي ويكون للمؤشرات الفرعية ضمن المؤشر الرئيس يكون مجموعها (1) اي ان لكل المتغيرات الرئيسة اهمية متساوية، وهذا هو الاسلوب المتبع في كثير من دول العالم، مثل تركيا، والامارات وغيرها وكما مبين في الجدول (1).
3. جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.

4. حساب المتوسط للمؤشرات الفرعية: حسب طريقة متوسط المرجح وذلك للحصول على قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي (Central Bank of U.A.E, 2015, 79) وحسب المعادلة الآتية:

$$BSI = \frac{\sum_{Z1+}^1 + \sum_{Z2+}^2 + \sum_{Z3+}^3 + \sum_{Z4+}^4 + \sum_{Z5+}^5 + \sum_{Z6+}^6 + \sum_{Z7+}^7 + \sum_{Z8+}^8 + \sum_{Z9+}^9}{N}$$

حيث إن:

BSI = المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

N = عدد المتغيرات الفرعية والتي هي 13 مؤشراً

Z1 - Z9 = قيم المؤشرات الفرعية والبالغة 9 متغيرات

ويعكس هذا المؤشر مدى سلامة القطاع المصرفي الخاص، وكذلك يبين تحليل درجة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص ومن ثم القطاع المصرفي ككل، حيث يرتبط هذا المؤشر بعلاقة طردية مع كل من (كفاية رأس المال، والربحية، وجودة السيولة، وتركيزات الودائع، ومخصص القروض المتعثرة) وبالعلاقة عكسية مع كل من (جودة الموجودات، ومخاطر الصرف الاجنبي، وتركيزات القروض المصرفية، والبنية التحتية).

5. نسب التغير في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي: يبين اتجاه هذا التغير مستوى الاستقرار المصرفي بالزيادة، او النقصان، بذلك يحدد حجم المخاطر المحدقة بالقطاع المصرفي. وتقاس بالمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{المقارنة} - \text{الاساس}}{\text{الاساس}} \times 100\%$$

خامساً. بعض العوامل الاقتصادية المؤثرة في الاستقرار المصرفي: تسلط الدراسة الحالية الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يمكن ان ترتبط بزيادة احتمال حدوث مشكلات في القطاع المصرفي، ومن اهم هذه العوامل الاتي: (Nier , 2004: 12)

1. الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة: يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد العوامل الاقتصادية المهمة التي تؤثر في القطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، ويعرف بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة على ارض الدولة بموارده المحلية والاجنبية المختلفة خلال مدة زمنية، وعادة تكون سنة، او يعرف بأنه مجموع ما يحصل عليه المواطنون والاجانب على ارض الوطن. (شليبي: 2014، 162) ان اتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة يؤثر في السوق المالي والقطاع المصرفي ايجاباً، مما يزيد من حركة ونشاط القطاع المصرفي.

2. اسعار الفائدة: يعد سعر الفائدة أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نالت اهتماماً من جانب الاقتصاديين في بيان أثرها في القطاع المالي والمصرفي، وقد توصلت أغلب البحوث إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار الفائدة والنشاط المصرفي (شندي، 2014: 160). وسيتم الاعتماد على متوسط اسعار الفائدة خلال السنة.

3. معدل التضخم: إن ارتفاع معدل التضخم أو السياسة النقدية المقيدة، يمكن ان تلعب أيضاً دوراً لبعض من الاحداث الأخيرة من الأزمات المصرفية خاصة في اقتصادات الأسواق الناشئة إذ إن رفع أسعار الفائدة مهم للابقاء عن قيمة العملات. لذلك فإن معدل الفائدة قصير الأجل المستخدم في كل بلد كمتغير توضيحي لالتقاط المشكلات الناشئة عن الصعوبات في إدارة آجال استحقاق البنوك غير المتطابقة (Mishkin, 1996: 10).

4. وضع الحساب الجاري: يمكن ان تؤدي الاختلالات في شروط التجارة الى التأثير في الاستقرار المصرفي والتي تتجسد من خلال وضع الحساب الجاري للبلد. فعجز الحساب الجاري يعني أن الواردات تتجاوز الصادرات بسعر الصرف السائد. وهذا يزيد من احتمال حدوث انخفاض في قيمة العملة، والذي بدوره قد يؤثر في النظام المصرفي بطرق مختلفة، ومنها: (Nier, 2004: 11) عندما يتعرض المقترض المحلي للاستهلاك، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة احتمالية التخلف عن السداد. عندما تقترض المصارف بالعملة الأجنبية وتقرض بالعملة المحلية، فهذا أمر غير متوقع يهدد انخفاض قيمة العملة المحلية وربحية البنك، حتى لو لم يؤثر ذلك في احداث القروض المتعثرة، ومن ثم نقوم القيمة المتأخرة لرصيد الحساب الجاري ليعكس قيمة المخاطر العملة. وسيتم الاعتماد على اسلوب FOB لمعرفة وضع الحساب الجاري.

5. اسعار النفط: يعد النفط مورداً أساسياً لإيرادات الدولة ولها أهمية استراتيجية، التي يتمتع بها النفط في مجال العلاقات المالية والاقتصادية توهله ليكون من أهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولية، مما يضع أمام الدولة أداة فعالة في تقوية علاقاته الدولية على مختلف الأصعدة وبالاخص في المجال المالي والمصرفي، (نعمة، 2015: 20)، وتتخذ اسعار النفط صفة التشابك في مختلف الواجه الاقتصادية للدولة، ويمكن ان يؤثر بشكل كبير على عائدات الدولة ومن ثم على نفقاتها، وبذلك تتأثر جميع المرافق الاقتصادية بأسعار النفط، ومنها الناتج المحلي الاجمالي، والسياسة النقدية والتي يؤثر بدورها في القطاع المصرفي من حيث الودائع، وقدرتها على منح الائتمان ومن ثم التأثير على حجم الاستقرار المصرفي.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي للدراسة

اولاً. الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة: يوضح هذا الجزء من الجانب التطبيقي الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وكما موضح في الجدول (3)

الجدول (3): الاحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة

المتغير	مؤشر الاستقرار المصرفي	الناتج المحلي الاجمالي	التضخم	سعر الفائدة	حالة حساب الجاري	اسعار النفط
الوسط الحسابي	0.8757	72.27	2.35	5.2	18329.5	88.497
الحد الاعلى	1.248	80.8	6.50	6	34369.4	123.98
الحد الأدنى	0.62	60.6	0.1	4	3554.7	45.90
الانحراف المعياري	0.192	6.63	2.28	1.03	11283.84	29.80
الالتواء	0.772	-0.680	1.117	-0.484	-0.044	-0.019
التفلطح	0.208	-0.479	0.106	-2.276	-1.451	-1.740

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.
 نلاحظ الجدول (3) انه قد تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبيانات إذ إن معامل الالتواء (Skewness) ومعامل التفلطح (Kurtosis)، لجميع متغيرات الدراسة كانت محصورة بين (1.117، -0.680) و (0.208، -2.276) إذ إن القيم المعيارية لمعامل الالتواء يجب أن تكون محصورة بين (3 و -3) والقيم المعيارية لمعامل التفلطح يجب أن تكون بين (7 و -7) (Cao & Dowlatsahi, 2005: 542)

ثانياً. شرط الارتباط الذاتي: لابد من خضوع بيانات المتغيرات المستقلة لشرط الارتباط الذاتي، او الاستقلالية والذي يتم من خلاله الكشف عن مدى وجود ظاهرة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة وعند وجود مشكلة التعدد الخطي يجب اسقاط او حذف أحد المتغيرين، وللتأكد من وجود

أو عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، تم بتطبيق كل من اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factory) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير مستقل. وبلاستناد على القواعد الإحصائية فإنه لتحقق الاستقلالية فيما بين المتغيرات المستقلة وأبعادها لابد أن تكون القيم المحسوبة لمعامل تضخم التباين (VIF) أقل من القيمة المعيارية (10)، وكذلك القيمة المحسوبة لمعامل التباين المسموح (Tolerance) لابد أن تكون أكبر من (0.05) (Luengo & Herrera, 2009: 7801). وبلاستناد إلى النتائج في الجدول (4) يتبين أن قيم اختبار معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة كافة تقل عن (10) والتي وقعت بين (2.492-9.407)، كما أن قيم اختبار التباين المسموح وقعت بين (0.106-0.401)، وهي أكبر من (0.05)، وبذلك نستدل على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغير المستقل والمتمثل بالعوامل الاقتصادية في البحث الحالي.

الجدول (4): نتائج اختبارات شرط الارتباط الذاتي

المتغيرات المستقلة	الأبعاد	VIF	Tolerance
العوامل الاقتصادية	الناتج المحلي الاجمالي	2.492	0.401
	التضخم	3.339	0.300
	سعر الفائدة	4.202	0.238
	حساب الجاري	4.701	0.213
	أسعار النفط	9.407	0.106

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

ثالثاً. تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية كمتغير مستقل: تتمثل ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وتشمل كلاً من الناتج المحلي الاجمالي وترمز برمز X1.

والتضخم وترمز برمز X2، سعر الفائدة والتي ترمز بـ X3 J، وكذلك الحساب الجاري ترمز برمز X4، فضلاً عن اسعار النفط والتي ترمز بـ X5. ويمكن بيان هذه المتغيرات واتجاهاتها كما في الجدول (5).

الجدول (5): بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للفترة 2010-2019

متغير السنة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التغير %	التضخم	نسبة التغير %	سعر الفائدة	نسبة التغير %	الحساب الجاري	نسبة التغير %	اسعار النفط	نسبة التغير %
2010	60.600	-	3.10	-	6.00	-	6430.4	-	89.67	-
2011	62.900.0000	3.8	6.50	100.9	6.00	0	26128.8	306.3	123.18	37.4
2012	68.30	5.4	6.10	6.1-	6.00	0	31910.2	22.12	123.98	0.6
2013	73.800	5.5	2.40	60.7	6.00	0	22590.3	-29.2	120.1	-0.3
2014	72.700	1.1-	1.60	33.3	6.00	0	24472.9	8.3	112.86	-0.6
2015	78.4	5.7	1.70	6.25	6.00	0	4121.3	-83.16	55.74	-50.6
2016	77.1	1.3-	1.20	29.4	4.00	-33.3	3554.7	-13.75	45.90	-17.6
2017	71.5	5.6-	0.6	50-	4.00	0	13954.4	292.5	62.02	35.1
2018	76.6	5.1	0.2	66.6-	4.00	0	34369.4	146.3	79.31	27.9
2019	80.8	4.2	0.1	50-	4.00	0	15762.6	-54.1	72.21	-0.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للبنك المركزي وبيانات سوق العراق للاوراق المالية للسنوات 2010-2019.

رابعاً. قياس الاستقرار المصرفي بواسطة مؤشر التجميعي المعدل (BSI) والذي يمثل المتغير التابع والتي ترمز بـ Y: تختلف البنوك المركزية والباحثين في استخدام مؤشرات ومتغيرات هذا النموذج وهذا راجع الى طبيعة البيئة المالية والمصرفية وتطورها وظروف كل بلد، فضلاً عن الى نظرة الباحثين الى هذه المؤشرات. لذلك سيستخدم الباحث النسب المختارة في الجدول (2) للوصول الى المؤشرات المستخدمة في المؤشر التجميعي وكما موضح في جدول رقم 6.

الجدول (6): مؤشرات استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق

للمدة 2010-2019 (نسب مئوية)

السنة	أولاً: كفاية رأس المال	ثانياً: جودة الأصول	ثالثاً: الربحية	رابعاً: جودة السيولة	خامساً: مخاطر سعر الصرف
	نسبة كفاية رأس المال	القروض المتعثرة / إجمالي القروض	العائد / العائد/حقوق الملكية	الموجودات السائلة / الموجودات قصيرة الأجل	الموجودات الأجنبية المطلوبة الأجنبية / رأس المال الممكث والاحتياطيات والمخصصات
2010	145.75	5.9	3.44	11.5	174.8
2011	120.23	7.1	3.95	11.40	115.1
2012	102.78	5.7	4.68	12.48	123.6
2013	124.48	6.3	4.54	10.88	146
2014	173.38	7.4	3.50	8.03	156.5
2015	167.95	13.2	2.52	5.20	80.5
2016	219.75	16.1	2.55	5.06	54.4
2017	203.35	16.2	1.076	2.226	47
2018	214.93	21.1	0.441	0.822	107.4
2019	184.67	22.8	0.38	1.062	172

تابع لجدول (6)

السنة	سادساً: التركزات المصرفية للودائع	سابعاً: التركزات المصرفية للقروض	ثامناً: البنية التحتية	تاسعاً: المخصصات
	ودائع القطاع العام / إجمالي الودائع	قروض القطاع العام / إجمالي القروض	المصرفيات الادارية / إجمالي الإيرادات	مخصص القروض المتعثرة / إجمالي القروض
2010	2.1	0	60.42	12.35
2011	2.4	0.5	47.12	10.03
2012	1.6	0	49.15	12.04
2013	1.3	0	47.19	9.49
2014	1.4	0	52.69	8.65
2015	1.3	0	55.57	10.89
2016	2.1	0	54.67	14.38
2017	3.6	0	70.01	12.22
2018	6.6	0	93.38	29.95
2019	5.6	0	94.16	13.87

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف الخاصة.

سيتم تحويل البيانات الواردة في الجدول (6) الى بيانات معيارية؛ لكي تكون النتائج اكثر واقعية بواسطة معادلة: $Z = \frac{A - \min}{S.D}$ ، ومن ثم نضربها في وزن كل المؤشرة للوصول الى القيم المعيارية الموزونة ومن ثم جمع القيم المعيارية الموزونة للوصول الى القيم للمؤشرات الفرعية ومن ثم الوصول الى قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي عن استقرار القطاع المصرفي الخاص العراقي، وكما موضح في الجدول (7).

الجدول (7): متغيرات المؤشر التجميعي المعدل لقياس استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة 2010-2019 (نسبة مئوية)

السنة	أولاً: كفاية رأس المال		ثانياً: جودة الأصول		ثالثاً: الربحية		رابعاً: جودة السيولة		خامساً: مخاطر سعر الصرف	
	نسبة كفاية رأس المال	الوزن	القروض المتعثرة/الاجمالي	الوزن	العائد/الاجمالي	الوزن	العائد/الاجمالي	الوزن	المطلوبات الاجنبية/موجودات الاجنبية/رأس المال	الوزن
2010	1.042	1	0.303	1	1.900	0.5	2.331	0.5	2.777	1
2011	0.423	1	0.212	1	2.217	0.5	2.309	0.5	1.480	1
2012	0	1	0	1	2.670	0.5	2.545	0.5	1.664	1
2013	0.526	1	0.091	1	2.583	0.5	2.196	0.5	2.151	1
2014	1.711	1	0.258	1	1.937	0.5	1.573	0.5	2.379	1
2015	1.580	1	1.139	1	1.329	0.5	0.955	0.5	0.728	1
2016	2.836	1	1.580	1	1.347	0.5	0.925	0.5	0.160	1
2017	2.438	1	1.595	1	0.432	0.5	0.306	0.5	0	1
2018	2.719	1	2.340	1	0.037	0.5	0	0.5	1.312	1
2019	1.985	1	2.598	1	0	0.5	0.052	0.5	2.716	1

تابع لجدول (7)

السنة	سادساً: التركزات المصرفية للودائع		سابعاً: التركزات المصرفية للقروض		ثامناً: البنية التحتية		تاسعاً: المخصصات	
	ودائع قطاع العام/الاجمالي	الوزن	ودائع قطاع الخاص/الاجمالي	الوزن	قروض قطاع العام/الاجمالي	الوزن	قروض قطاع الخاص/الاجمالي	الوزن
2010	0.425	0.5	2.393	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2011	0.585	0.5	2.234	0.5	3.125	0.5	0	0.5
2012	0.159	0.5	2.659	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2013	0	0.5	2.819	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2014	0.053	0.5	2.765	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2015	0	0.5	2.819	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2016	0.425	0.5	2.393	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2017	1.223	0.5	1.595	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2018	2.819	0.5	0	0.5	0	0.5	3.125	0.5
2019	2.287	0.5	0.531	0.5	0	0.5	3.125	0.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف الخاصة.
الجدول (8): المؤشر التجميعي المعدل لقياس استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق للمدة 2010-2019 (نسبة مئوية)

السنة	أولاً: كفاية رأس المال	ثانياً: جودة الأصول	ثالثاً: الربحية	رابعاً: جودة السيولة	خامساً: مخاطر سعر الصرف	سادساً: التركزات المصرفية للودائع	سابعاً: التركزات المصرفية للقروض	ثامناً: البنية التحتية	تاسعاً: المخصصات	قيمة BSI	نسبة التغير في BSI
2010	1.042	0.303	2.115	0.634	2.777	1.409	1.562	0.744	0.606	0.860	-
2011	0.423	0.212	2.263	0.495	1.480	1.409	1.562	0	0.226	0.620	-27.9
2012	0	0	2.607	0.823	1.664	1.409	1.562	0.113	0.555	0.674	8.7
2013	0.526	0.091	2.389	1.694	2.151	1.409	1.562	0.003	0.137	0.766	13.6
2014	1.711	0.258	1.755	1.436	2.379	1.409	1.562	0.311	0	0.832	8.6
2015	1.580	1.139	1.142	2.295	0.728	1.409	1.562	0.473	0.367	0.822	-1.2
2016	2.836	1.580	1.136	2.891	0.160	1.409	1.562	0.422	0.939	0.995	21
2017	2.438	1.595	0.369	1.557	0	1.409	1.562	1.281	0.585	0.830	-16.5
2018	2.719	2.340	0.0185	0.793	1.312	1.409	1.562	2.590	3.491	1.248	50.3
2019	1.985	2.598	0.026	0.646	2.716	1.409	1.562	2.633	0.855	1.11	-11.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7).

نلاحظ من الجدول (8) ان اتجاه ومستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص في العراق والمقاس بالمؤشر التجميعي المعدل كان متذبذباً حيث سجل في عام 2011 ادنى مستوى له حيث بلغ 0.620 وقل بنسبة 29.2% عن متوسط المؤشر خلال مدة الدراسة، ثم اتجه نحو الارتفاع المستمر حتى بلغ عام 2016 نسبة 0.995 وبعدها انخفض الى 0.830، اما اعلى مستوى لمؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص سجل في عام 2018، حيث بلغ 1.248 متجاوزاً المتوسط خلال مدة الدراسة بنسبة 42% وهي نسبة جيدة ؛ لأنه كلما ابتعد مؤشر التجميعي عن صفر دل ذلك على وجود استقرار اكثر ومخاطر اقل (تقرير الاستقرار المالي العراقي، 2016: 48) وبصورة عامة نلاحظ على الرغم من وجود تذبذب في قيمة المؤشر فإن اتجاه المؤشر كان نحو الارتفاع والاستقرار خلال مدة الدراسة، اي إنه لم يقترب من الصفر، بل كان نحو الارتفاع، وبذلك يشير الى مخاطر اقل، وزيادة مستوى الاستقرار، وبذلك تحققت الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص (يتجه القطاع المصرفي العراقي الخاص نحو الاستقرار وهو قادر على مواجهة الصدمات).

ويمكن اعتبار مستوى هذا المؤشر كنظام انذار مبكر، لان احتساب قيمة هذا المؤشر يتضمن مؤشرات الدالة على مدى وجود ومستوى المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي وتعد أداة لمراقبة التغيرات في مؤشرات المؤثرة في الاستقرار المصرفي، فاذا انخفضت قيمة هذا المؤشر تعطي تصوراً وابعازاً بزيادة مخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي اي انخفاض المؤشرات الداخلة في حساب المؤشر، مثل انخفاض كفاية راس المال وعدم قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة وغير كافية على مواجهة الازمات والتعثرات المصرفية، او انخفاض الربحية، وعدم قدرتها على تغطية مصاريف؛ وذلك نتيجة لزيادة القروض المتعثرة والتي تؤثر سلباً في الاستقرار المصرفي، او انخفاض السيولة اي ان السيولة الموجودة غير كافية لمواجهة طلبات الزبائن، أما انخفاض مخاطر الصرف الاجنبي فيعد عاملاً ايجابياً ويعكس حالة انخفاض المخاطر التي تنتج من تقلبات اسعار الصرف ومن ثم قدرة البنك المركزي على تخفيض التضخم وتقليل مخاطر هذا الجانب، لذلك يعد مستوى واتجاه هذا المؤشر كنظام مبكر بحدوث ازمات مصرفية، وبذلك تحقق الفرضية الثانية التي تنص (يعتبر حجم الاستقرار المصرفي مؤشراً ونظاماً مبكراً على حدوث الازمات).

خامساً. أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في المؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي: بهدف اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة، ولمعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية معاً، وكل متغير على حدة على مؤشر استقرار المصرفي، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد وبطريقة Enter على مستوى الجزئي والكلي، وقبل استخدام الانحدار، تم استخدام لوغاريتم الطبيعي 10، وذلك لتوحيد البيانات، ولكي تكون النتائج أكثر دقة، والتي كان قسم منها أرقاماً مطلقة، وقسم منها نسبة لذلك، تم استخدام لوغاريتم طبيعي وكما يأتي:

1. على المستوى الكلي، تم استخدام الانحدار المتعدد وبطريقة Enter، وذلك لبيان تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية مجتمعاً على الاستقرار المصرفي وكما يوضحها الجدول (9).

الجدول (9): تأثير بعض العوامل الاقتصادية مجتمعاً على مؤشر استقرار المصرفي

P-value	Std. Error	F الجدولية	F المحسوبة	R ²	R ² Adjusted	مؤشر الاستقرار المصرفي	المتغير المعتمد
						β	المتغير المستقل
0.001	0.017	5.318	*22.272	0.702	0.623	0.838 *(4.719)	بعض العوامل الاقتصادية مجتمعاً

*P≤0.05 N.S= not significant N=10 D.f= (1.8)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية.

تشير معطيات الجدول (9) إلى نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بين المتغير المستقل (بعض العوامل الاقتصادية مجتمعة) والمتغير المعتمد (مؤشر استقرار المصرفي)، حيث يتضح وجود تأثير معنوي موجب لبعض العوامل الاقتصادية في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص (علاقة طردية)، وذلك بدلالة قيمة (B) الموجبة المعنوية عند مستوى معنوية (0.05) والبالغة (0.838)، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (4.719) بقيمة احتمالية (P-Value=0.000)، وجاء هذا التأثير في إطار نموذج معنوي بلغت قيمة (F) المحسوبة فيه (22.272) بقيمة احتمالية (P-Value=0.001) وهي بذلك تعد قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، كما بلغ معامل التحديد المعدل لهذا النموذج (R^2 Adjusted) (0.702)، وهذا يعني أن بعض العوامل الاقتصادية تحدد (70.2%) من التغيرات التي تحدث في استقرار القطاع المصرفي الخاص وان (29.8%) من التغيرات في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، مثل حجم الشمول المالي وعوامل متعلقة بالزبون وبالمصرف نفسه، ولمستوى العام للأسعار والرواتب، والنفقات العامة للدولة وغيرها من العوامل، وبذلك تقبل الفرضية الرئيسية الثالثة على مستوى الكلي.

2. على المستوى الجزئي، تم استخدام الانحدار البسيط؛ وذلك لبيان تأثير كل متغير على حدة على مؤشر الاستقرار المصرفي وكما مبين في الجدول (10).

الجدول (10): بيان التأثير على المستوى الجزئي لبعض العوامل الاقتصادية على مؤشر الاستقرار المصرفي

P-value	Std. Error	t المحسوبة	R^2	R^2 Adjusted	مؤشر الاستقرار المصرفي	المتغير المعتمد المتغيرات المستقل
					β	
0.037	0.008	*3.600	0.382	0.304	0.618	الناتج المحلي الاجمالي
0.006	0.018	*-0.740	0.636	0.591	-0.798	التضخم
0.011	0.043	*-3.317	0.579	0.526	-0.761	اسعار الفائدة
0.000	0.021	*-4.444	0.848	0.724	-0.921	حالة الحساب الجاري
0.041	0.091	*3.077	0.336	0.253	0.518	اسعار النفط

* $P \leq 0.05$ N.S= not significant N=10 D.f= (1.8)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتضح من الجدول (10) أن علاقات التأثير لكل متغير على حدة تؤثر في مؤشر الاستقرار المصرفي.

وبالنسبة للناتج المحلي الاجمالي اتضح وجود تأثير موجب ومعنوي بينه وبين والمتغير المعتمد (مؤشر استقرار المصرفي) للقطاع الخاص، وذلك بدلالة قيمة (B) الموجبة المعنوية عند مستوى معنوية (0.05) والبالغة (0.618) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (3.600) بقيمة احتمالية (P-Value=0.037)، كما بلغ معامل التحديد المعدل لها (R^2 Adjusted) (0.382) وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي يحدد (38.2%) من التغيرات التي تحدث في استقرار

المصرفي وان (61.8%) من التغيرات استقرار القطاع المصرفي الخاص تعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.

كما يبين الجدول وجود تأثير سلبي ومعنوي بين كل من (التضخم، اسعار الفائدة، وحالة الحساب الجاري) والمتغير المعتمد (مؤشر الاستقرار المصرفي) للقطاع المصرفي الخاص، وذلك بدلالة قيمة (B) السالبة المعنوية عند مستوى معنوية (0.05) والبالغة (-0.798، -0.761، -0.921) على التوالي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لهم (-0.740، -3.317، -4.444) على التوالي بقيمة احتمالية (P-Value) (0.006، 0.011، 0.000) على التوالي، كما بلغ معامل التحديد المعدل لهم (R² Adjusted) (0.636، 0.759، 0.848) على التوالي وهذا يعني ان التضخم واسعار الفائدة وحالة الحساب الجاري تحددون (63.3%، 75.9%، 84.8%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في مؤشر الاستقرار المصرفي وبشكل سلبي، وان (37.7%، 24.1%، 15.2%) من التغيرات في مؤشر الاستقرار المصرفي تعود الى متغيرات اخرى لم يتضمنها النموذج.

وهذا شيء طبيعي، لأنه كلما زاد التضخم واسعار الفائدة وحالة الحساب الجاري، فأنها تؤثر بشكل سلبي على كل من ودائع المصرف ويقيدون قدرتها على منح الائتمانات وعلى عوائد المصرف وعلى حجم السيولة المصرفية ومن ثم على مؤشر الاستقرار المصرفي فضلاً عن هذه المتغيرات تؤثر أيضاً بشكل سلبي في حجم القروض المتعثرة وبالتالي مخصصات هذه القروض.

أما فيما يتعلق بأسعار النفط، فأنها تؤثر بشكل موجب ومعنوي في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص، وذلك بدلالة قيمة (B) الموجبة المعنوية عند مستوى معنوية (0.05) والبالغة (0.518) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لها (3.077) بقيمة احتمالية (P-Value=0.041)، وهي بذلك تعد قيمة معنوية عند مستوى (0.05)، كما بلغ معامل التحديد لهذا النموذج (R² Adjusted) (0.336) وهذا يعني أن اسعار النفط تحدد (33.6%) من التغيرات التي تحدث في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص، وان (66.4%) من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى غير اسعار النفط، وهذا يؤكد ان لأسعار نفط تأثير في مختلف النشاطات والمؤشرات المصرفية، وذلك لأنه كلما ارتفعت اسعار النفط أثرت المؤشرات المصرفية بالإيجاب، وذلك لأنها تؤدي الى زيادة الارباح والودائع المصرفية وتقليل حجم القروض المتعثرة وكذلك يؤدي الى زيادة السيولة المصرفية وغيرها من المؤشرات. ومن خلال النتائج السابقة تقبل جميع الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، والجدول (10) يبين ذلك.

سادساً. علاقة الارتباط بين بعض العوامل الاقتصادية والمؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي: لمعرفة علاقات الارتباط بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بكل من (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، سعر الفائدة، والحساب الجاري) مجتمعةً وكل متغير على حدة وبين المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، تم استخدام معامل الارتباط البسيط والمتعدد وكما مبين في الجدول (11).

الجدول (11): نتائج علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	النتائج المحلي	التضخم	سعر الفائدة	الحساب الجاري	اسعار النفط	المتغيرات الاقتصادية ككل	مؤشر الاستقرار المصرفي (BSI)
النتائج المحلي الاجملي	Pearson Correlation	1	-0.730*	-0.549	-0.129	-0.554	0.809**
	Sig. (2-tailed)		0.016	0.100	0.723	0.096	0.037
التضخم	Pearson Correlation	-0.730*	1	0.688*	0.324	0.709*	0.725**
	Sig. (2-tailed)	0.016		0.028	0.361	0.022	0.009
سعر الفائدة	Pearson Correlation	-0.549	0.688*	1	0.108	0.683*	0.763**
	Sig. (2-tailed)	0.100	0.028		0.766	0.030	0.007
حالة الحساب الجاري	Pearson Correlation	-0.129	0.324	0.108	1	0.703*	1.000**
	Sig. (2-tailed)	0.723	0.361	0.766		0.023	0.000
اسعار النفط	Pearson Correlation	-0.554	0.709*	0.683*	0.703*	1	0.704*
	Sig. (2-tailed)	0.096	0.022	0.030	0.023		0.023
المتغيرات الاقتصادية ككل	Pearson Correlation	0.809**	0.725**	0.763**	1.000**	0.704*	1
	Sig. (2-tailed)	0.002	0.009	0.007	0.000	0.023	
مؤشر الاستقرار المصرفي (BSI)	Pearson Correlation	0.618*	-0.798**	-0.761*	-0.921**	-0.580*	0.838*
	Sig. (2-tailed)	0.037	0.006	0.011	0.000	0.041	0.001
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).SPSS							
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed). N= 10							

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS.

الجدول (11) يبين مصفوفة الارتباط بين بعض المتغيرات الاقتصادية ومؤشر استقرار المصرفي، فعلى المستوى الجزئي نلاحظ ان اعلى قيمة للارتباط كانت بين حالة حساب الجاري ومؤشر استقرار المصرفي حيث بلغ -0.921 وبالاتجاه العكسي وبقيمة الدلالة الاحصائية 0.000 وعند مستوى المعنوية 0.01، وهذا شيء طبيعي؛ لأنه كلما كان وضع الحساب الجاري كبيراً أدى إلى حدوث تأثير في الاستقرار المصرفي وبشكل عكسي، ويأتي بعده متغير التضخم، حيث بلغ معامل الارتباط له مع مؤشر الاستقرار المصرفي 0.98- وبدلالة احصائية 0.006 وبالاتجاه العكسي ايضاً وعند مستوى المعنوية 0.01، اما اقل قيمة الارتباط كانت بين متغير اسعار النفط ومؤشر الاستقرار المصرفي، حيث سجلت 0.580 وبالاتجاه الايجابي وبدلالة احصائية 0.041 عند مستوى المعنوية 0.05.

وفيما يتعلق بالمستوى الكلي، اي الارتباط بين العوامل الاقتصادية مجتمعاً على مؤشر استقرار المصرفي فقد بلغ معامل الارتباط 0.838 وبالاتجاه الايجابي، وبدلالة احصائية 0.001 عند مستوى المعنوية 0.05.

ويتبين من نتائج الجدول (11) أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين بعض المتغيرات الاقتصادية، وبين مؤشر الاستقرار المصرفي على مستوى الكلي والجزئي، وبذلك قد تحققت الفرضية الرئيسة الرابعة وما تنبثق منها من فرضيات فرعية والتي تنص على (توجد علاقة ارتباط معنوية بين بعض العوامل الاقتصادية مجتمعاً في مؤشر الاستقرار المصرفي العراقي للقطاع الخاص).

الاستنتاجات والمقترحات

1. أولاً. الاستنتاجات: توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والميدانية، وكما يأتي:
من خلال دراسة المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي، لاحظ الباحث وجود قصور في المؤشرات الداخلة في حساب هذا المؤشر؛ لذلك قام الباحث بإضافة مؤشرات أخرى؛ لكي تتلاءم مع البيئة المصرفية العراقية وبذلك أصبحت تحت مسمى جديد وهو المؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي.
2. هناك ضعف في بعض مؤشرات الداخلة في حساب مؤشر التجميعي المعدل لاستقرار القطاع المصرفي الخاص، ومنها التركزات المصرفية، فإن أغلب الودائع هي ودائع القطاع الخاص وغياب للودائع قطاع العام فضلاً عن تركيزات القروض لصالح القطاع الخاص، كما ان مخصص القروض المتعثرة كانت قليلة مقارنة بحجم القروض الممنوحة، مما يؤثر سلباً في حجم مؤشر الاستقرار المصرفي.
3. يعد المؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي بمثابة نظام انذار مبكر لحدوث المشكلات والازمات المحتملة حدوثها، حيث سجل المؤشر اقل مستوى له في عام 2011 بمقدار 0.620. وكلما انخفض المؤشر واقترب من الصفر، زادت المخاطر والمشكلات المصرفية.
4. كان اتجاه ومستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص نحو الارتفاع خلال مدة الدراسة؛ وذلك بسبب اهتمام المصارف الخاصة بالمعايير والمؤشرات المصرفية والموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي واللجان الدولية المتخصصة بالعمل المصرفي خلال مدة الدراسة، حيث سجلت كمتوسط 0.875، وسجلت في عام 2018 اعلى مستوى بلغ 1.248 وهي نسبة جيدة لمؤشر التجميعي المعدل للاستقرار المصرفي.
5. وجود تأثير معنوي موجب لبعض المتغيرات الاقتصادية مجتمعةً في مؤشر استقرار القطاع المصرفي الخاص، حيث بلغت معامل التحديد المعدل (62.3%) ويستنتج الباحث في ضوء ذلك بأن تحسين استقرار القطاع المصرفي الخاص يستمد خواصه ومقوماته من تحسين هذه المتغيرات الاقتصادية. كما أن علاقة الاثر لكل من الناتج المحلي الاجمالي، واسعار النفط كانت بالاتجاه الايجابي، أما التضخم واسعار الفائدة وحالة الحساب الجاري كانت علاقة الاثر لهم سلبية مع مؤشر الاستقرار المصرفي.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة وجود ادارة متخصصة في كل المصارف الخاصة، وذلك للقيام بتحليل المتغيرات البيئية الاقتصادية، وتحديد اتجاهات هذه المتغيرات، وحجم تأثيرها في الاستقرار المصرفي ومن ثم وضع سيناريوهات لمواجهة هذه المتغيرات.
2. يحتاج القطاع المصرفي الخاص الى التنظيم والإشراف الفعالين من البنك المركزي، مما يؤدي إلى انضباط السوق المصرفي؛ للحد من المخاطر المصرفية، خاصة مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الصرف، وتأثيرهم السلبي في مستوى استقرار القطاع المصرفي الخاص.
3. ان الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف الخاصة والتي يمكن التعبير عنها بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات وبالاخص المتعلقة بالمؤشرات الداخلة في حساب المؤشر التجميعي، أداة مهمة وفعالة لمعرفة المشكلات المصرفية، ومن ثم اتخاذ اجراءات تصحيحية لتعزيز الاستقرار المصرفي.

4. يجب اخذ استقرار القطاع المصرفي الخاص بنظر الاعتبار عند رسم السياسة المالية والمتعلقة بالواردات النفطية، وحجم الانفاق، وتقليل مستويات التضخم، والسياسة النقدية والمتعلقة بتقليل أسعار الفائدة، وذلك لمعرفة حجم الصدمات المحتملة للقطاع المصرفي الخاص وبالتالي القطاع المالي ككل.

5. ضرورة التزام مصارف القطاع الخاص بالإجراءات والنسب التي حددها البنك المركزي وللجنة بازل والداخلية بالمؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي؛ وذلك لتجنب المشاكل المصرفية.

6. محاولة المصارف الخاصة الاعتماد على ادوات مختلفة التي تزيد من مستوى الاستقرار ومنها تنويع الودائع من حيث القطاع، وكذلك محاولة منح الائتمان للقطاع العامجنباً الى جنب مع القطاع الخاص؛ وذلك لتقليل مخاطر الائتمان.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. التقارير المختلفة للبنك المركزي العراقي (الاستقرار المالي، والسياسة النقدية، والنشرة الاحصائية) للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2019.
2. الحسابات الختامية للمصارف الخاصة عينة الدراسة للسنوات 2010-2019.
3. سعيد، حمزة عمي، 2016، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2013، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
4. خلف، عمار حمد، حسن، ضياء عبد الرزاق، 2018، نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي العراقي 2010-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 106 المجلد 24.
5. خزرجي، ثريا عبد الرحيم علي، الاعرجي، صبيان طارق سعيد، 2020، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق.
6. الشاذلي، احمد شفيق، 2014، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.

ثانياً. المصادر الانكليزية:

1. Amatus, Hirwa and Nasiri Alirez, 2015, financial inclusion and financial stability in SUB- Saharan Africa, The International Journal of Social Sciences, Vol.36, No.1.
2. Central bank of the U.A.E, 2015, financial stability report
3. Dumitic, Mirna, 2015, Financial Stability Indicators-The Case of Croatia, Journal of central banking theory and practice, 1, p137
4. Ferguson, W., Roger, 2002, should Financial stability be an explicit Central Bank objective, conference at the international monetary fund, challenges to central banking from globalized financial systems, September 16-17, Washington.
5. Furman, J. and Stiglitz, J.E., 1998, Economic Crises: Evidence and Insights from East Asia. Brookings Papers on Economic Activity, 1-136.
6. Karim, Norzitah Abdul, Muhamat, Amirul Afiff, Azreen Roslan, Sharifah Faigah Syed Alwi and Mohamad Nizam Jaafar, 2019, Bank Stability Measures in Dual Banking System: A Critical Review, Advances in Business Research International Journal, p59-75.

7. Luengo, J., García, S., & Herrera, F., 2009, a study on the use of statistical tests for experimentation with neural networks: Analysis of parametric test conditions and non-parametric tests. *Expert Systems with Applications*, 36(4), 7798-7808.
8. Mishkin, F. S., 1996, *Understanding Financial Crises: A Developing Country Perspective*. NBER Working Paper No. 5600.
9. Nier, W, Erlend, 2004, Bank stability, transparency and the safety net.
10. Ozili, Peterson K., 2019, *Determinants of Banking Stability in Nigeria*.
11. Schinasi, J, Garry, 2004, *Defining Financial Stability*, IMF Working Paper, WP/04/187.
12. Sere-Ejembi, A., Udom, I. S., Salihu, A., Atoi, N. V., & Yaaba, B. N., 2014, Developing banking system stability index for Nigeria, *CBN Journal of Applied Statistics*, Vol.5 No.1, pp.49-77.
13. The World Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis, *Global Financial Development Report 2019-2020*.
14. *Journal of Economics and Administrative Sciences* Vol.26 (NO. 119) 2020, pp. 323-344.